التدهور الاقتصادى الذى نخشاه

بقلم :

د. نادر رياض

الماضى – يتم قبلها إيقاف البيع والشراء للحاق بأسعار التكلفة المتزايدة، وهى تبدأ عادة بعدم القدرة على السيطرة على موازين التجارة مع العالم الخارجى، وعدم القدرة على سيطرة الدول على أسعار عملاتها، لتكفل لها الحد الأدنى من الثبات أمام العملات الخارجية، وتأخر الدولة فى الوفاء بسداد أسعار وارداتها من السلع الأساسية، مما يؤدى بالدولة إلى حبس صادراتها لحين السداد المسبق، وهو الأمر الذى يدخل أى دولة إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الهابطة التى يستعصى معها إيقاف التردى الاقتصادى المتوالى.

هذا أمر يشرح سيناريو الرعب للدولة التى جرفها التيار فى فترات من الزمن إلى أن أنقذتها اقتصادات كبرى، فأخرجتها عن دائرة الحلقات الهابطة المتوالية.

والتاريخ يذكرنا بالهوة السحيقة التى سقطت فيها دول من أمريكا اللاتينية لما يقرب من عشر سنوات إلى أن امتدت الإرادة الدولية بتوجيه من الولايات المتحدة لتدعم هذه الاقتصاديات بقوة، لتخرجها من الحلقات الهابطة، وتدخل بها إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الصاعدة لتصبح الآن من الاقتصادات القوية، التى يشار لها بالبنان. هذا الحظ الطيب لم يصادف دولاً أفريقية كثيرة، فاستمرت فى دائرة الحلقات الهابطة ليمضى بها الحال من سيئ لأسوأ، لأن العالم لم يجد لنفسه مصالح فيها تدعوه للتضحية بمخصصات مالية ضخمة تخرجها من كبوتها، فانتشرت فيها الأوبئة والأمراض، وعم الفقر والجوع وبقيت الأيدى العاطلة بلا عمل، وغدت الأنشطة الاقتصادية بدائية أكثر مما كانت عليه. لذا يجب علينا فى مصر ألا نغفل أن هناك أخطارا محدقة بنا يجب ألا نعطيها الفرصة لتحكم سيطرتها السلبية على الاقتصاد، فتخرج الأسعار عن نطاقها المقبول.

أعيدوا السيطرة على أسعار العملات الحرة، وموقعها من الجنيه المصرى، ووفروا له فترة ثبات يبقى عليها، وهو أمر يعلم الخبراء أدواته ووسائله. لا تدخلوا أعباء ضريبية جديدة على الصناعة من شأنها أن تزيد الخلل فى القدرة التنافسية للصناعة المصرية محلياً وعالمياً.

أعيدوا مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية، اعملوا على أن تبقى أسعار الطاقة للأغراض الصناعية داخل نطاق القيم المتعارف عليها دولياً. ويكفى أن نعلم أن الطاقة للصناعة هى طاقة إنتاجية ذات قيمة مضافة يمتد أثرها إلى المجتمع بأكمله، بدءاً من تنشيط سوق العمل، وانتهاءً بتحفيز دوران رأس المال العامل، والذى ينعكس أثره على السوق التجارية، ليصب مردوده مرة أخرى فى الخزانة العامة، فى صورة ضرائب عامة وضرائب مبيعات ورسوم جمركية.

ولعلى أكون من المنتمين للنظرية القائلة بأن على الدولة أن تقتضى مستحقاتها وحقوقها من آخر المنظومة الصناعية، لتكون شريكاً فى الربح، وليس كما هو مألوف فى كثير من الأحيان أن تقتضى تلك الحقوق فى أول المنظومة فى صورة ارتفاع فى أسعار الأراضى الصناعية والمرافق التى يتم توصيلها للمجتمع الصناعى من كهرباء وغاز، لأنها فى هذه الحالة تكون عبئاً على منظومة النجاح، بدلاً من أن تكون شريكة فيه.

وقى الله مصر وأبعدها عن دائرة التباطؤ والركود الاقتصادى، حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه.

فى انتظار فجر جديد، يصبح فيه الاقتصاد حاكماً للسياسة، بعد أن كان لفترة امتد أثرها محكوماً بها وخاضعاً لها.

● كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

ما زالت تصل لأسماعى أصداء أغنيات «شدى حيلك يا بلد» «الأيادى فى الأيادى والعيون على الأعادى» والتى انطلقت فى أعقاب ظروف كارثية أحاقت بمصر نسأل الله ألا يعيدها، كان الهدف من تلك الأغانى استنهاض الهمم وجمع الشمل وتوحد الهدف.

وقد نجحت تلك الأغانى فى توحيد الشعب خلف قيادته مما عبر بنا من ذل الهزيمة إلى شرف النصر المؤزر فى معجزة فى يقينى أنها لا تتكرر مرتين فى العمر.

وبصفتى أنتمى مهنياً للمجتمع الصناعى، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الصناعى بمدخلاته ومخرجاته وعلاقته باقتصاد الدولة، مداً وانحساراً، فإننى أجد نفسى ملزماً بالبقاء داخل هذا الإطار والبعد عن الحديث فى السياسة بنطاقها الواسع لألتزم بمفاهيم الاقتصاد الصناعى، حيث تطل برؤوسها العديد من السلبيات التى تنذر بالخطر كل الخطر. فما تشهده المرحلة الحالية من واقع نحياه يعلن بجلاء أننا نمر بمرحلة تضخم اقتصادى آخذ فى التنامى سيمتد أثره ليطول التكلفة الصناعية ليخرجها خارج الإطار كما سيمتد أثره السلبى على الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات. يتزامن هذا مع تحريك فى أسعار المكونات الأساسية للطاقة والوقود السائل والشرائح الضريبية، مما سيدخل الصناعة والأنشطة فى دائرة تتشابك مع الأولى من انفلات فى السيطرة على كلفة المنتجات مما يخرجها عن دائرة القدرة التنافسية عالمياً ومحلياً وهو الأخطر.

فمع أهمية التصدير من أنه مصدر للعملات الحرة التى تستخدمها الصناعة فى جانب من استيراد خاماتها إلا أن المنافسة المحلية وفقدان قضيتها سيدخل الصناعة المصرية فى نفق مظلم، وهو دخول واردات خارجية لسلع لها مثيل محلى، وذلك بأسعار منافسة. ومع سوء هذا الموقف أخذاً بالتحليل الوصفى الذى أوردناه، إلا أن هناك ما تزداد خشيتنا منه، ألا وهو الأسوأ من الناحية الاقتصادية، وهو تكون ظاهرة ما يسمى الركود الاقتصادى.

فمن المعروف أن تلاقى ظاهرة التضخم مع ظاهرة الركود الاقتصادى ينشأ عنهما ظاهرة خطيرة جداً يكون لها عادة تأثيرات مدمرة على اقتصادات الدول، صغرت أم كبرت، فالهم فى ذلك سواء، وتسمى ظاهرة بالتباطؤ الاقتصادى، وفى صورتها الحادة بالركود الاقتصادى، بمعنى أن الأسواق تتباطأ معدلات دورانها إلى ما يقرب من السكون، وذلك بفعل انهيار الأسعار، حيث يتم تغيير أسعار السلع عدة مرات فى اليوم الواحد – كما حدث فى الأرجنتين فى

التدهور الاقتصادى الذى نخشاه

د. نادر رياض *
www.naderriad.com

مازالت تصل لأسماعى أصداء أغنيات «شدى حيلك يا بلد» «الأيادى فى الأيادى والعيون على الأعادى»، والتى انطلقت فى أعقاب ظروف كارثية أحاقت بمصر نسأل الله ألا يعيدها، كان الهدف من تلك الأغانى استنهاض الهمم وجمع الشمل وتوحد الهدف. وقد نجحت تلك الأغانى فى توحيد الشعب خلف قيادته مما عبر بنا من ذل الهزيمة إلى شرف النصر المؤزر فى معجزة فى يقينى أنها لا تتكرر مرتين فى العمر. ويعن لى أن أتساءل عما جد لأستحضر تلك الأصداء الوطنية، هل لأن مصر فى حاجة مرة أخرى لتتوحد تحت هدف واحد بكل فئاتها وتقسيماتها الجغرافية وتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية لا ترى فيه هدفا أسمى من مصر الوطن بكل ما يحمله هذا الاسم من معان، ليسقط ما عداها من أهداف عن الحسبان؟ هل دخلنا فى دائرة الخطر المحدق؟! هل حسابات الصراع على السلطة فى المرحلة الحالية والقادمة من شأنها أن تسقط الهدف الأسمى وتعلى عليه أهدافا أقل قيمة؟!

وبصفتى أنتمى مهنياً للمجتمع الصناعى، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الصناعى بمدخلاته ومخرجاته وعلاقته باقتصاد الدولة، مداً وانحساراً، فإننى أجد نفسى ملزماً بالبقاء داخل هذا الإطار والبعد عن الحديث فى السياسة بنطاقها الواسع لألتزم بمفاهيم الاقتصاد الصناعى، حيث تطل برؤوسها العديد من السلبيات التى تنذر بالخطر كل الخطر. فما تشهده المرحلة الحالية من واقع نحياه يعلن بجلاء أننا نمر بمرحلة تضخم اقتصادى (Inflation) آخذ فى التنامى سيمتد أثره ليطول التكلفة الصناعية ليخرجها خارج الإطار كما سيمتد أثره السلبى على الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات. يتزامن هذا مع تحريك فى أسعار المكونات الأساسية للطاقة والوقود السائل والشرائح الضريبية مما سيدخل الصناعة والأنشطة فى دائرة تتشابك مع الأولى من انفلات فى السيطرة على كلفة المنتجات مما يخرجها عن دائرة القدرة التنافسية عالمياً ومحلياً وهو الأخطر.

فمع أهمية التصدير من أنه مصدر للعملات الحرة التى تستخدمها الصناعة فى جانب من استيراد خاماتها إلا أن المنافسة المحلية وفقدان قضيتها سيدخل الصناعة المصرية فى نفق مظلم وهو دخول واردات خارجية لسلع لها مثيل محلى وذلك بأسعار منافسة. ومع سوء هذا الموقف أخذاً بالتحليل الوصفى الذى أوردناه إلا أن هناك ما تزداد خشيتنا منه ألا وهو الأسوأ من الناحية الاقتصادية وهو تكون ظاهرة ما يسمى الركود الاقتصادى (Stagnation).

فمن المعروف أن تلاقى ظاهرة التضخم مع ظاهرة الركود الاقتصادى ينشأ عنهما ظاهرة خطيرة جداً تعرف باسم (Stagflation) والتى يكون لها عادة تأثيرات مدمرة على اقتصاديات الدول، صغرت كانت أم كبرت فالهم فى ذلك سواء وتسمى ظاهرة (Stagnation) بالتباطؤ الاقتصادى وفى صورتها الحادة بالركود الاقتصادى بمعنى أن الأسواق تتباطأ معدلات دورانها إلى ما يقرب من السكون، وذلك بفعل انهيار الأسعار حيث يتم تغيير أسعار السلع عدة مرات فى اليوم الواحد - كما حدث فى الأرجنتين فى الماضى - يتم قبلها إيقاف البيع والشراء للحاق بأسعار التكلفة المتزايدة وهى تبدأ عادة بعدم القدرة على السيطرة على موازين التجارة مع العالم الخارجى وعدم القدرة على سيطرة الدول على أسعار عملاتها لتكفل لها الحد الأدنى من الثبات أمام العملات الخارجية وتأخر الدولة فى الوفاء بسداد أسعار وارداتها من السلع الأساسية مما يؤدى بالدولة إلى حبس صادراتها لحين السداد المسبق وهو الأمر الذى يدخل أى دولة إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الهابطة التى يستعصى معها إيقاف التردى الاقتصادى المتوالى.

هذا أمر يشرح سيناريو الرعب للدولة التى جرفها التيار فى فترات من الزمن إلى أن أنقذتها اقتصاديات كبرى فأخرجتها عن دائرة الحلقات الهابطة المتوالية «Viceous Circles».

والتاريخ يذكرنا بالهوة السحيقة التى سقطت فيها دول من أمريكا اللاتينية لما يقرب من عشر سنوات إلى أن امتدت الإرادة الدولية بتوجيه من الولايات المتحدة لتدعم هذه الاقتصاديات بقوة لتخرجها من الحلقات الهابطة وتدخل بها إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الصاعدة «Virtueous Circles» لتصبح الآن من الاقتصاديات القوية، التى يشار لها بالبنان. هذا الحظ الطيب لم يصادف دولاً أفريقية كثيرة فاستمرت فى دائرة الحلقات الهابطة ليمضى بها الحال من سيئ لأسوأ، لأن العالم لم يجد لنفسه مصالح فيها تدعوه للتضحية بمخصصات مالية ضخمة تخرجها من كبوتها فانتشرت فيها الأوبئة والأمراض وعم الفقر والجوع وبقيت الأيدى العاطلة بلا عمل وغدت الأنشطة الاقتصادية بدائية أكثر مما كانت عليه. لذا يجب علينا فى مصر ألا نغفل أن هناك أخطارا محدقة بنا يجب ألا نعطيها الفرصة لتحكم سيطرتها السلبية على الاقتصاد فتخرج الأسعار عن نطاقها المقبول.

أعيدوا السيطرة على أسعار العملات الحرة وموقعها من الجنيه المصرى ووفروا له فترة ثبات يبقى عليها وهو أمر يعلم الخبراء أدواته ووسائله لا تدخلوا أعباء ضريبية جديدة على الصناعة من شأنها أن تزيد الخلل فى القدرة التنافسية للصناعة المصرية محلياً وعالمياً.

أعيدوا مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية فهى تملك بنية أساسية تحسدنا عليها الدول الأخرى اعملوا على أن تبقى أسعار الطاقة للأغراض الصناعية داخل نطاق القيم المتعارف عليها دولياً ويكفى أن نعلم أن الطاقة للصناعة هى طاقة إنتاجية ذات قيمة مضافة يمتد أثرها على المجتمع بأكمله بدءاً من تنشيط سوق العمل وانتهاء بتحفيز دوران رأسمال العامل والذى ينعكس أثره على السوق التجارية ليصب مردوده مرة أخرى فى الخزانة العامة فى صورة ضرائب عامة وضرائب مبيعات ورسوم جمركية.

ولعلى أكون من المنتمى للنظرية القائلة بأن على الدولة أن تقتضى مستحقاتها وحقوقها من آخر المنظومة الصناعية لتكون شريكاً فى الربح وليس كما هو مألوف فى كثير من الأحيان أن تقتضى تلك الحقوق فى أول المنظومة فى صورة ارتفاع فى أسعار الأراضى الصناعية والمرافق التى يتم توصيلها للمجتمع الصناعى من كهرباء وغاز، لأنها فى هذه الحالة تكون عبئاً على منظومة النجاح بدلاً من أن تكون شريكة فيه.

وقى الله مصر وأبعدها عن دائرة التباطؤ والركود الاقتصادى حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه.

فى انتظار فجر جديد يصبح فيه الاقتصاد حاكماً للسياسة بعد أن كان لفترة امتد أثرها محكوماً بها وخاضعاً لها.

* رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة المصرى اليوم (صفحة 14) 2013/1/26 المصرى اليوم